جمهـــورية مصـــر العـــربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاعي الاتفاقيات التجارية
والتجارة الخارجية
الإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية

دراسة
عن العلاقات التجارية بين

مصـــر و تنزانيا

في الفترة من ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨

دولة تنزانيا

خلفية عامة عن الدولة

الاسم الرسمي للدولة : جمهورية تنزانيا الاتحادية

الموقع الجغرافي :

تقع تنزانيا على الساحل الشرقي، يحدها من الشمال كينيا و أوغندا ومن الجنوب الغربي زامبيا، ومن الجنوب موزمبيق و مالاوي ، ومن الغرب رواندا وبوروندي والكنغو الديمقراطية و من الشرق المحيط الهندي.

المساحة الإجمالية :
٩٤٥ ألف كم٢ تتضمن المساحة جزر مافيا ، وبيمبا ، وزنجبار (زنزبار حالياً).
طول الحدود : ٣٨٦١ كم
طول الشاطئ: ١٤٢٤ كم

الموارد الطبيعية:

الرصاص و الفوسفات و خام الحديد و الفحم و الماس و الأحجار الكريمة والـــذهب والغاز الطبيعي و النيكل.

المناخ:
يتنوع مناخ تنزانيا بين مداري على طول الساحل و معتدل في لمرتفعات.

العاصمة : دار السلام وهناك اتجاه لنقل العاصمة إلى مدينة دودوما

المخاطر الطبيعية :
تتعرض تنزانيا لفيضانات في الوادي الأوسط في الفصل المطيـــر بالإضـــافة إلـــى الجفاف في بعض الأوقات وتعاني تنزانيا من التصحر و تهديد البيئة المائية.
السكان:
تعداد السكان: ٤٠.٢ مليون نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو ٢٠٠٨)
التركيب العمري للسكان:
٠-١٤ : ٤٣.٥%
١٥-٦٤ : ٥٣.٧%
٦٥ وما بعدها :٢.٨ %

معدل نمو السكان : ٢% (طبقا لتقديرات يوليو ٢٠٠٨)
نسبة السكان تحت خط الفقر : ٣٦%
اللغة الرسمية:
اللغة السواحيلية هي اللغة الرسمية وتعتبر اللغة الإنجليزية هي اللغة المستخدمة في التجارة والتعليم العالي والشئون الإدارية، بالإضافة إلى اللغة العربية التي تنتشر في إقليم زنزبار.

المؤشرات الاقتصادية:

- **الناتج المحلي الاجمالي: ٥١مليار دولار (طبقا لتقديرات عام ٢٠٠٧).**
- **معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: ٧.٣%(طبقا لتقديرات عام ٢٠٠٧).**

نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي:
الزراعة : ٤٢.٥ %
الصناعة : ١٨.٩%
الخدمات : ٣٨.٥% (طبقا لتقديرات عام ٢٠٠٧).
العملة : الشلن التنزاني
سعر الصرف : دولار أمريكي = ١٢٥٥ شلن
معدل التضخم: ٧% (٢٠٠٧)

الشركاء التجاريين :

أهم الدول المستوردة من تنزانيا:
الصين ١٠.٣% ، والهند ٩.٧% وهولندا ٦.٥% والمانيا ٦.٣ % والامارات العربية ٤.٩%(٢٠٠٧)
حجم صادرات تنزانيا الى العالم: ٢.٢ مليار دولار (فوب ٢٠٠٧)
أهم السلع المصدرة : الذهب، البن، المكسرات، السلع الصناعية، القطن
أهم الدول المصدرة إلى تنزانيا:
جنوب أفريقيا: ١٢% ، كينيا ٨%، الهند ٦.٩%، الامارات التحدة ٥.٩% (طبقا لتقديرات عام ٢٠٠٧)
حجم واردات تنزانيا من العالم: ٤.٩ مليار دولار (فوب ٢٠٠٧)
السلع المستوردة: السلع الاستهلاكية ، المعدات والماكينات، معدات النقل، المواد الخام الصناعية، الزيوت الاولية.

عضوية تنزانيا في المنظمات:

تعتبر تنزانيا عضواً في مجموعة ٧٧ و صندوق النقد الدولي و منظمة التوحيد القياسي ومنظمة العمل الدولية و الانكتاد و اليونسكو و اليونيدو و اتحاد البريد العالمي ومنظمة الصحة العالمية و بنك التنمية و التعمير ومنظمة التجارة العالمية.

كما تعتبر عضواً في كل من : مجموعة الدول الأفريقية و دول الكاريبي ودول المحيط الهادي ACP، بنك التنمية الأفريقية AFDB، جماعة تنمية جنوب أفريقيا (السادك)، المجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقياEAC ، الاتحاد الأفريقي، منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها،و حركة عدم الانحياز، منظمة السياحة العالمية، منظمة الأغذية و الزراعة (الفاو)

الثروات الطبيعية:

تعتبر دولة تنزانيا من الدول الغنية بمواردها الطبيعية ، حيث تعد خامس دولة أفريقية من حيث إجمالي الاحتياطي من المعادن. وبها احتياطي عال من الماس (٢.٦ مليون طن) واحتياطي الفحم يعادل ٣٢٤ مليون طن أما عن الحديد فيبلغ الاحتياطي منه ٨٥ مليون طن و النيكل ٤٠٥الف طن و الفوسفات ١٠ مليون طن ، بالإضافة إلى توافر الأحجار الكريمة و اليورانيوم و النحاس و الجبس وتعتبر معظم تلك المناجم غير مستغلة باستثناء بعض حقول الغاز الطبيعي و الذهب و النيكل حيث تقوم باستغلالها بعض الشركات الأجنبية.

التعدين :

تتمتع تنزانيا بتوافر الموارد الطبيعية ومنها الأحجار الكريمة وخاصة التنزانيت الذي تشتهر تنزانيا باستخراجه.و يعد قطاع التعدين من القطاعات الهامة فهو مصدر أساسي من مصادر النقد الأجنبي وخاصة بعد اشتراك القطاع الخاصة في الأنشطة التعدينية و لقد زادت حاصلات التصدير من المواد التعدينية من ١٥.١ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٥ إلى ٨٠.٤ دولار أمريكي عام ١٩٩٩. ومن الموارد الطبيعية الأساسية التي يتم استغلالها في الوقت الحالي الذهب و الأحجار الكريمة والماس . كما يجري استخراج الذهب من عدة مواقع وهناك كذلك احتياطي فحم في الجنوب ، ومن المواد التعدينية الأخرى الملح و الرصاص والجبس و الفوسفات.

قطاع الغابات

تبلغ مساحة الغابات في تنزانيا ٤٤ مليون فدان . وهي مساحة تقرب من نصف مساحة الدولة الكلية. منها ٩٧% غابات . ويمثل قطاع الغابات ما يعادل ١٠% من النقد الأجنبي و ٩٠% من إجمالي الوقود المستخدم في الريف و المناطق الحضرية. ومن المنتجات الرئيسية التي يتم تصديرها شمع العسل ، و العسل والأخشاب والمنتجات الخشبية و عش الغراب .

قطاع النقل و الاتصالات:

يلعب قطاع النقل والاتصالات دوراً هاماً حيث يتم نقل السلع و الخدمات بين مناطق الإنتاج و الأسواق. تعتبر الطرق البرية في تنزانيا في حالة لا يرثى لها حيث أن أغلبها غير ممهدة ، وهناك خطان رئيسان للسكك الحديدية ، خط رئيسي يربط تنزانيا بدولة كينيا و بوروندي و رواندا وأوغندا و يخدم سكان شرق الكنغو الديمقراطية . في حين يربط الخط الآخر تنزانيا و دول الجنوب مثل زامبيا. و من الجدير بالذكر أن الخطين يحتاجان للعديد من الإصلاحات.

أما عن النقل البحري فيعتبر ميناء دار السلام من أهم الموانئ حيث يخدم تنزانيا والعديد من الدول الحبيسة المجاورة وقد قام البنك الدولي بتخصيص مبالغ مالية لتحديثه. ويتم في الوقت الراهن في أعقاب البدء في برامج الإصلاح الاقتصادي تأسيس شبكة من الطرق المتكاملة و إعادة هيكلة قطاع السكك الحديدية و الموانئ و المطارات.

وتتمثل الطرق البرية الرئيسية في:

أ- طريق يربط بين الشمال و الجنوب، ومن ثم يربط بين الحدود التنزانية مع كينيا وبين دار السلام.

ب- طريق شمالي غير ممهد يبدأ عند نامنجا ويمر بأروشا و دودوما ليربط بين زامبيا و تنزانيا عند ارنجا.

ت- طريق دار السلام وهو غير ممهد.

ث- طريق يربط الشرق بالغرب.

ج- وهناك طريق يخدم جنوب تنزانيا ، ليربط البلاد بزامبيا و موزمبيق ومالاوي. كما يتفرع منه كُبري علوي يربط منطقة "بكوبا" برواندا و أوغندا.

- خطوط السكك الحديدية .

تربط خطوط السكك الحديدية التنزانية بين العديد من المناطق وتربط ما يعادل ١٤ إقليم من أقاليم تنزانيا ، بالإضافة إلى ربط البلاد بدول مجاورة مثل زامبيا و جمهورية الكنغو الديمقراطية و بوروندي و رواندا و أوغندا و كينيا. وهناك عربات لنقل البضائع تسير على خطي السكك الحديدية.

- النقل البحري :

هناك أربعة موانئ رئيسية منها دار السلام و متوارا و تنجا و زنزبار . وتقوم تنزانيا بأنشطة الشحن من خلال شركات أجنبية باستثناء الشركة الصينية -التنزانية المشتركة (SINOTASHIP) التي عمل في هذا المجال .

- النقل الجوي :

هناك ٦٣ مطار في تنزانيا تخدم النقل الداخلي و الخارجي. ومن المطارات الدولية مطار دار السلام و مطار كلمنجارو و زنزبار . وقد حدث العديد من التطورات في مجال النقل الجوي، وهناك بعض شركات القطاع الخاص العاملة في هذا المجال ومن الخطوط العاملة في تنزانيا: الخطوط السويسرية و البريطانية و الكينية و الأثيوبية والمصرية والهندية و الإماراتية و خطوط طيران الخليج.

الأحوال الاقتصادية لدولة تنزانيا:

يعتمد اقتصاد تنزانيا بشكل كبير على الزراعة التي تمثل أكثر من ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي ونحو ٨٥% من صادرات الدولة و يعمل بها ٨٠% من القوى العاملة وبالرغم من ذلك تمثل الأراضي الصالحة للزراعة ٤% فقط من المساحة الكلية نظراً للظروف الجغرافية و المناخية . شهدت معدلات النمو تحسناً ملحوظا في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ في مجالات الإنتاج الصناعي واستخراج المعادن وخاصة الذهب ولبترول و اكتشافات الغاز . وقد أدت الإصلاحات في القطاع المصرفي إلى نمو استثمارات القطاع الخاص و قد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ ما يعادل ٥% مقارنة بما يعادل ٥.٦ % عام ٢٠٠١ و ٤.٩% عام ٢٠٠٠ .

تعد دولة تنزانيا من الدول الأقل نمواً ،وإن كانت قد استطاعت إسقاط بعض الديون الخارجية عليها حيث استطاعت في مارس ٢٠٠٠ أن تحصل على تخفيض الديون الخارجية تحت مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) حيث تم تخفيض الدين الخارجي البالغ ٦.٥مليار دولار بما يعادل ٤٥% . ويتم توجيه المبالغ التي كانت مخصصة لسداد الديون في الحد من الفقر و تمويل مشروعات الصحة و توفير مصادر المياه النقية و النهوض بالقطاعات الزراعية كما تعمل الحكومة التنزانية جاهدة من أجل وضع إطار تنظيمي للحد من سعر الفائدة و زيادة قابلية المؤسسات لإقراض صغار المقترضين .

تعتبر استثمارات القطاع الخاص (سواء الأجنبية أو المحلية) هي المحرك الأساسي لعملية التنمية حيث قامت الحكومة التنزانية باستحداث بعض الإصلاحات لإعادة الهيكلة تتضمن تلك الإصلاحات بعض التخفيضات في الأسعار وتحرير التجارة وإيجاد سياسة جديدة للاستثمار .

تعتبر القطاعات الرئيسية في الاقتصاد هي : الزراعة و السياحة و الاتصالات والتعدين و المصايد و التشجير و التصنيع و الطاقة .

الزراعة :

بالرغم من اعتماد الاقتصاد في الوقت الراهن على الزراعة التي تمثل ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي و يعمل بها ٨٠% من السكان إلا أن العوامل المناخية والطوبغرافية لا تتيح سوى زراعة ٤% فقط من المساحة الكلية، وتعتبر الزراعة هي المصدر الأساسي للمواد الخام التي تغذي قطاع الصناعة في تنزانيا . ويقوم القطاع الصناعي بإنتاج بعض السلع ذات القيمة المضافة للتصدير ومنها المنسوجات و الغزول ، و البن المصنع و الشاي ، السيزال و الحبال و الورق و بعض المنتجات الكيماوية.

تنقسم المحاصيل الرئيسية في تنزانيا إلى محاصيل غذائية معاشية و محاصيل نقدية ومن المحاصيل المعاشية الذرة و الأرز و السرغوم و الذرة و الفول و الكسافا و البطاطس و قصب السكر، أما المحاصيل النقدية المخصصة للتصدير فتنقسم إلى محاصيل تقليدية ومحاصيل غير تقليدية . و من المحاصيل التقليدية البن و القطن و السيزال و الشاي والكاجو و التبغ و البرسيم. في حين تتمثل المحاصيل غير التقليدية في المكسرات و العنب واللُبيا و زهور القطف و بذور زيت النخيل و الفواكه و الخضراوات و السمسم.

تعمل الحكومة على جذب الاستثمارات لقطاع الزراعة خاصة وان هناك إمكانية لأن تصبح الدولة منتجاً رئيسيا للحبوب إذا ما تم استغلال البنية التحتية للري على الوجه الأمثل. وقد قام مركز الاستثمارات التنزاني بالعديد من الجهود في هذا الصدد حيث نجح عام ٢٠٠٠ في تبني ١٢٣ مشروعاً بعائد ٢٦٥ مليون شلن تنزاني.

تؤمن تنزانيا بأهمية قطاع الزراعة والخدمات في تحقيق النمو الاقتصادي و التطور، يعتبر تطور القطاع الزراعي في تنزانيا أمر هام لنمو التبادل التجاري،و خلق العمالة، وتحقيق التماسك الاجتماعي وحماية البيئة، من هذا المنطلق تعمل تنزانيا على اتباع سياسات الإصلاح و تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية بالإضافة إلى أنها تبذل العديد من الجهود من أجل تحسين نفاذية سلعها الزراعية إلى الأسواق حيث تعتزم الحد من ارتفاع التعريفة الجمركية المفروضة على بعض السلع الزراعية كما تعتزم الحد من الدعم الموجه لصادرات القطاع الزراعي.

الثروة الحيوانية

يتم تربية المواشي في المناطق قليلة الأمطار حيث لا تنتشر ذبابة التسيتسي . وتعتبر تنزانيا ثالث دولة أفريقية من حيث حجم الثروة الحيوانية بعد السودان و أثيوبيا، حيث تشير الإحصاءات الرسمية لتنزانيا إلى وجود ١٣.٧ مليون رأس ماشية ،و ١١ مليون رأس من الماعز و ٣.٦ مليون رأس من الخراف. ويتم إنتاج ما يقرب من ٥٠٠.٠٠٠ طن لبن سنويا في حين يصل الاستهلاك من اللحوم إلى ٣٦٠.٠٠٠ طن سنوياً . كما يتم تصدير الجلود عالية الجودة إلى العديد من الأسواق . وبالرغم من الأعداد الهائلة التي تتمتع بها تنزانيا إلا أنه ليس هناك آية صادرات تذكر من المنتجات الحيوانية مثل اللحوم و الدهون ويرجع ذلك إلى الافتقار إلى صناعات تعبئة و حفظ اللحوم.

الثروة السمكية:

تتمتع تنزانيا بإمكانيات إنتاجية مُبشرة حيث تنتشر المصايد السمكية في تنزانيا متمثلة في المياه المالحة و العزبة و المصايد السمكية ، ذلك أن تنزانيا تتمتع بسواحل واسعة على البحيرات و البحار ففي الشمال تقع بحيرة فكتوريا و هي أكبر بحيرة في القارة الإفريقية كما يحيط المحيط الهندي بالبلاد على طول الساحل الشرقي من الشمال للجنوب. و تشتهر تنزانيا بتصدير اسماك (الفيليه) إلى الاتحاد الأوروبي و الأسواق الأخرى. وفي عام ١٩٩٩ بلغت صادرات تنزانيا من الأسماك من المصايد الداخلية و السواحل الخارجية ما يعادل ١١.٣% من إجمالي الصادرات التنزانية ويمكن إرجاع الزيادة في صادرات السلع السمكية للتوسع في الاستثمارات الساحلية.

حجم الإنتاج السمكي في زيادة نتيجة للتوسع في الاستثمارات حيث يبلغ الإنتاج ٧٨٠.٠٠٠ طن متري من الأسماك . ويساهم قطاع صيد الأسماك في الاقتصاد بعدة طرق حيث يوفر فرص عمل و دخل أجنبي بالإضافة إلى كون الأسماك غذاء محلي. ويتم استخدام الاساليب التقليدية في الصيد وإن كان هناك مصانع و معدات حديثة (لا تتعدى نسبتها ٠.٤%) ويبلغ معدل نمو القطاع ٣.١% سنوياً.

الصناعة :

يعتبر قطاع الصناعة التنزاني واحداً من أفقر القطاعات الصناعية في القارة الأفريقية حيث يشغل ٨% فقط من الناتج المحلي الإجمالي و تبلغ نسبة السكان المشتغلين بالصناعة ١٨% من إجمالي العمالة التنزانية ،و تتمثل الصناعات الأساسية المقامة في تنزانيا في بعض الصناعات الغذائية القائمة على السلع الزراعية: (السكر و البيرة و السجائر و غزول السيزال) ، بالإضافة إلى بعض الصناعات القائمة على الماس و مناجم الذهب و الأحذية و الأسمنت و المنسوجات وتكرير البترول و المنتجات الخشبية و الأسمدة و الملح .

يبلغ معدل نمو القطاع الصناعي : ٨.٤% (طبقا لتقديرات عام ١٩٩٩)، و قد قام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمد يد العون و توفير التمويل اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية المتهالكة. وقد تأثر مؤخراً بانخفاض مصادر الطاقة المائية الذي نتج عن انخفاض الأمطار . كما أن الافتقار إلى العملات الأجنبية و سوء الإدارة يحول دون حصول المصانع على احتياجاتها من المعدات وقطع الغيار اللازمة بما يحد من السعة الإنتاجية للمصانع بما يعادل ٣٠%.

تعمل الصناعات المقامة في تنزانيا على إنتاج السلع التي يمكن أن تحل محل الواردات لتوفير العملات الأجنبية. و يعتبر النمو في هذا القطاع رهين بتوفير مصادر آمنة للطاقة . أدى انتشار أنشطة الخصخصة إلى النهوض بقطاعات بعينها منها تطور إنتاج البيرة والدقيق و الأسمنت و منتجات الألومنيوم و البطاريات الجافة. وقد قامت الحكومة بتحديد منطقتين للإنتاج الخاص بالتصدير.

تعتمد تنزانيا على موارد طاقة متعددة تتمثل في الغاز الطبيعي و الطاقة المائية والحرارية و الفحم و الطاقة الشمسية و طاقة الهواء. وإن كانت معظم تلك المصادر غير مستغلة على الوجه الأمثل حتى الآن ، وتعمل تنزانيا على استغلال موارد الطاقة الكامنة بها وإحلالها محل وارداتها من الوقود بحيث تم التفكير في إنشاء خط غاز طبيعي يربط سونجو- سونجو بدار السلام لإمداد المنطقة بمصدر آمن للطاقة في المستقبل.

يعزى التطور في قطاع الصناعة الى النمو السريع الناتج عن قوة أداء قطاعات التصنيع و التشييد وبالاخص في قطاع التعدين. حيث بلغ معدل نمو قطاع التعدين ١٧% في عام ٢٠٠٣ في حين بلغ معدل النمو الحقيقي في قطاعات التشييد ما يعادل ١٢% أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

السياحة :

تتمتع تنزانيا بالعديد من المناظر الخلابة مما يساعدها على استغلال موقعها في جذب الزائرين من دول العالم. ولا تتركز السياحة في الجزر الصغيرة التابعة للدولة فحسب بل تمتد لتشمل تنزانيا كلها حيث تنتشر فصائل الحيوانات النادرة و حدائق الحيوانات البرية ومن ثم فإن هناك اهتماما واسعاً بنشاط السياحة.

تسهم السياحة بما يعادل ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي.(طبقاً لتقديرات عام ١٩٩٩) .

الاستثمار

تعتبر فرص الاستثمار في تنزانيا متاحة حيث الموقع المتميز و القوى العاملة ، كما أن الدولة تعتبر من الدول الأفريقية القليلة التي تتمتع بالسلام و الاستقرار . قامت تنزانيا في ١٩٩٧ بإصدار قانون للاستثمار لتشجيع الاستثمارات الأجنبية كما تم إنشاء مركز الاستثمارات التنزاني الذي يقوم بتحديد الفرص الاستثمارية الممكنة و يساعد المستثمرين في تخطي العقبات كما قامت تنزانيا بإنشاء بورصة لها في دار السلام . ومن الجدير بالذكر أن معظم الاستثمارات المحلية و الأجنبية تنجذب إلى قطاعات التعدين والسياحة .

تتمتع تنزانيا بالعديد من الخصائص التي تجعلها أهلا لجذب الاستثمارات الأجنبية حيث وفرة المصادر الطبيعية والموقع الجغرافي المتميز ،والمعادن و الأحجار الكريمة،والغاز طبيعي. وقد تم تأسيس مركز ترويج للاستثمارات IPC يكون مسؤولاً عن تنسيق وتنظيم و مراقبة الاستثمارات المحلية والخارجية في تنزانيا . يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الجاذبة للاستثمارات وبالأخص السياحة الطبيعية.

ساعدت حوافز الاستثمار الممنوحة على جذب العديد من الاستثمارات واسعة النطاق وخاصة في مجال التعدين حيث وصلت الطاقة الإنتاجية للذهب ٣٠٠ ألف طن

سنوياً . كما أن هناك توسعات في إنشاء الفنادق و المتنزهات وفي تنزانيا . و لتشجيع الاستثمارات تعمل الحكومة على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تعديل النظم الضريبية ، و تعويم سعر الصرف و التصريح بإنشاء مصارف أجنبية، و إنشاء مركز لتشجيع الاستمارات للحد من الإجراءات الروتينية.

حوافز الاستثمار:

- يتم إعفاء المشروعات في طور الإنشاء من الرسوم الجمركية و كذا من كافة رسوم الاستيراد و الرسوم المشابهة المفروضة على الماكينات ، والمواد الخام و السلع الضرورية المطلوبة لإنشاء المشروع.
- كما يتم إعفاء المواد الخام المستخدمة في المشروعات المحلية من كافة رسوم الاستيراد.
- يتم إعفاء السلع التي يحتاجها الموظفين الأجانب الذين يعملون بمشروع تمت الموافقة عليه من رسوم الاستيراد خلال ستة شهور من تاريخ البدء بتنفيذ المشروع.
- يتم إعفاء السلع تامة الصنع للمشروعات المحلية التي تم إجازتها من رسوم التصدير و الضرائب المماثلة.
- يتم إعفاء المستثمر من ضرائب الدخل لمدة ثلاث سنوات .
- يتم السماح للمستثمرين بتحويل أرباحهم بعد سداد الضرائب المقررة وتحويل العائد إلى بلاده.

عضوية تنزانيا في جماعة شرق أفريقيا EAC

تسعى تنزانيا لتوسيع اتفاق التعاون المبرم بينها وبين كل من كينيا و أوغندا بشأن تأسيس جماعة شرق أفريقيا والتي هي منظمة إقليمية مقرها "أروشا" في تنزانيا حيث كانت اتفاقية كمبالا أول محاولة جدية لتنزانيا و أوغندا و كينيا لخلق خطة تكامل اقتصادي . ويبلغ عدد سكان الجماعة ٨٣ مليون نسمة، تهدف تلك الجماعة لتعزيز نطاق التعاون بين الدول الأعضاء في العديد من المجالات والتي منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

وقد بدأ تكتل شرق أفريقيا يتخذ شكله الراهن كخطوة لتعزيز التعاون الاقتصادي في الإقليم في ١٥ يناير ٢٠٠١ . وقد تم إعلان الاتحاد الجمركي بين الدول الثلاث في ٢٠٠٤ ، وقد قامت جماعة شرق أفريقيا بوضع إطار قوي للشراكة الاستراتيجية مع العديد من الكيانات المانحة الدولية للحصول على الدعم المالي.

بعض أوجه النجاح التي تحققت بالفعل لجماعة شرق أفريقيا:

- ❖ أصبح من السهل تحويل عملات أي من كينيا و أوغندا و تنزانيا إلى عملة الدولة الأخرى بالإضافة إلى القيام بالإعداد لوضع ترتيبات مالية أخرى.
- ❖ دخل الاتحاد الجمركي بالفعل حيز التنفيذ من تاريخ في ٢٠٠٤.
- ❖ فتحت بورصة نيروبي أبوابها أمام المستثمرين من تنزانيا و أوغندا بحيث أصبح من السهل على رجال الأعمال في البلدين شراء أسهم في الشركات الكينية.
- ❖ تم بالفعل إقرار جواز سفر موحد للجماعة.

عضوية تنزانيا في الكوميسا و انسحابها منها:

كانت تنزانيا عضواً في اتفاقية السوق المشتركة للشرق و الجنوب الأفريقي التي تضم ٢٠ عضواً وإن كانت قد انسحبت في عام ٢٠٠٠ وطبقا للسلطات التنزانية اضطرت تنزانيا للانسحاب من الكوميسا لتوفير تكلفة الاشتراك السنوي في المنظمة . كما أن التطبيق الفعلي للإعفاءات التفضيلية التي تعهدت تنزانيا بمنحها في إطار الكوميسا أثبت صعوبته مما دفع السلطات التنزانية إلى إعلان نواياها في الانسحاب من اتفاقية الكوميسا في أواخر عام ٢٠٠٠ حتى لا تضطر إلى إلغاء الهامش التفضيلي للتعريفة الجمركية ،بالإضافة إلى ذلك فقد اضطرت تنزانيا إلى فرض إجراءات تمييزية منها فرض الرسوم المؤقتة على الواردات مما حد من شفافية النظام وذلك نتيجة لوجود صعوبات في الميزانية .

العلاقات التجارية بين مصر و تنزانيا

العلاقات الثنائية المصرية التنزانية:

تتميز العلاقات المصرية التنزانية بعلاقات تاريخية وثيقة ، حيث أن تنزانيا إحدى دول حوض النيل ، ويوجد تعاون متميز حيث إن هناك لجنة مشتركة بين البلدين تجتمع بين الدولتين لتدعيم أواصر العلاقات التجارية و الاقتصادية والثقافية وغيرها من أوجه التعاون الشامل بين البلدين.

انطلاقا من سعى مصر لفتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات المصرية في يوليو ٢٠٠٣ اتفق وزير التجارة و الصناعة التنزاني مع د. يوسف بطرس غالي وزير التجارة المصرية على ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة في البلدين بهدف دعم الاستثمارات والتعاون التجاري ، حيث تعد أفريقيا هي الامتداد الطبيعي لتشجيع حركة التجارة.

في أكتوبر ٢٠٠٢ ، تم توقيع اتفاقية لإنشاء مجلس أعمال تنزاني مصري بين جمعية رجال الأعمال المصريين و اتحاد غرف التجارة و الصناعة و الزراعة التنزاني ، كما تم بحث اتفاقية خاصة بتبادل الإعفاء الجمركي بين البلدين. ، كما تم بحث التعاون بين هيئة قناة السويس وشركاتها مع هيئة ميناء دار السلام وكذلك برامج التدريب التي تتم في الأكاديمية العربية للنقل البحري بالإسكندرية.

في مارس ٢٠٠٠ بحثت الهيئة العامة للاستثمار سبل إقامة مشروعات مشتركة بين البلدين وفي مقدمتها الصناعات الغذائية والتعدينية والزراعية، وكذلك تزويد تنزانيا بالتكنولوجيا المصرية و المعاونة في تأهيل الكوادر الفنية المطلوبة للصناعة في تنزانيا.

تعد تنزانيا من الدول المرتبطة باتفاقيات فيما بينها وبين الصندوق المصري للتعاون الفنى مع أفريقيا، حيث تستفيد من الخبراء المصريين و المعونات الفنية المقدمة من مصر بهذا الخصوص خاصة في مجال الصناعات المعدنية و الفلزات.

هناك لجنة عليا مشتركة بين البلدين تركز تلك اللجنة على تشجيع التعاون بين القطاع الخاص في البلدين وإيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالنظم الضريبية و تعديلها بشكل يسمح بتوثيق العلاقات التجارية .

في مايو ١٩٩٩ وقعت مصر و تنزانيا ومنظمة الفاو البرنامج الخاص للأمن الغذائي في تنزانيا في إطار دعم سياسات الأمن الغذائي التي أكدتها أهداف مؤتمر القمة العالمي للغذاء الذي عقد في روما عام ١٩٩٦.

في عام ١٩٩٧ أكدت مصر وتنزانيا أهمية تسيير خط ملاحي منتظم يخدم حركة التجارة بين البلدين ، وقد طلبت تنزانيا الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال إنشاء وإدارة المناطق الحرة ، وقد تم بالفعل تسيير الخط الملاحي عام ١٩٩٩.

قام وزير الخارجية ووزير الموارد المائية و الري في مستهل عام ٢٠٠٦ بزيارة الى دولة كينيا و تنزانيا و بوروندي و رواندا للتعرف عن قرب على فرص الاستثمار

المتاحة مع هذه الدول ، وفي أثناء الزيارة تلقى الوزير عرضا قدمه رئيس تنزانيا للوفد المصري أثناء الزيارة لبحث إمكانية الاستفادة من الامكانيات المتوفرة في بلاده التي تعد ثاني أكبر دولة أفريقية من حيث الطاقة الانتاجية الحيوانية (١٧ مليون رأس) .

الاتفاقيات و البروتوكولات بين مصر و تنزانيا:

--تم التوقيع على اتفاقية إنشاء مجلس أعمال مصري /تنزاني مشترك في دار السلام بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠ بين جمعية رجال الأعمال المصريين و غرفة التجارة و الصناعة والزراعة التنزانية .

--التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في القاهرة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٨ ،تمهيدا للتوقيع النهائي عليها بعد انتهاء الإجراءات القانونية في كلا البلدين .

--توقيع اتفاق إنشاء الشعبة المشتركة المصرية /التنزانية بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٣ بدار السلام .

--توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي و الفنى بتاريخ ١٩٩٧ /٤/٣٠ بأروشا_تنزانيا ويسرى لمدة خمس سنوات.

--تم التوقيع على اتفاق التعاون بين الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية و غرفة التجارة و الصناعة و الزراعة التنزانية بتاريخ ١٩٩٧/٧/٤ بدار السلام ، ونص على تبادل المعلومات التجارية بين الغرف و تشجيع الاشتراك في المعارض الدولية التي تقام بكل من البلدين .

--التوقيع على اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي و الفنى و العلمي والثقافي في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١١ و نص على أن تعقد اللجنة اجتماعاتها مره كل عامان .

--توقيع على اتفاق تشجيع و حماية الاستثمارات بتاريخ ١٩٩٧/٤/٣٠ و يسرى لمدة عشرة سنوات .

--التوقيع على اتفاق التجارة في دار السلام بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣ . و نص على أن تتم المعاملات التجارية بين البلدين بالعملات الحرة ، وتبادل شرط الدولة الأولى بالرعاية .وفى أبريل من عام ١٩٧٧ و أثناء انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة بين البلدين تم الاتفاق على إدخال بعض التعديلات على الاتفاق ،و التي ما زالت محل دراسة من الطرفين.

العلاقات التجارية بين مصر وتنزانيا :

الجدول التالي يوضح الميزان التجاري بين مصر و تنزانيا
خلال الفترة من ٢٠٠٢ الى التسع شهور الاولى من ٢٠٠٨
(القيمة بالمليون دولار)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	يناير أغسطس ٢٠٠٩
الصادرات المصرية	٢.١٧	٣.٣٨	٣.٦٧	٧.٣١	٧.١١	٧.٣	٢١.١	٩.٧
معدل التغير	-٤٥%	٥٦%	٩%	٩٩%	-٣%	٢.٧%	١٨٩%	
الواردات المصرية	٣.٥٧	٥.٩٢	٥.٢٠	٦.٤	٢.٨١	١.٦١	١.٢٥	٠.٨٤
معدل التغير	٩%	٦٦%	-١٢%	٢٣%	-٥٦%	-٤٣	-٢٢%	
حجم التجارة	٥.٧٤	٩.٣	٨.٨٧	١٣.٧١	٩.٩٢	٨.٩	٢٢.٣٥	١٠.٥
الميزان التجاري	-١.٤	-٢.٥٤	-١.٥٣	٠.٩١	٤.٣	٥.٦٩	١٩.٩	٨.٨٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء

يتضح من الجدول تحول العجز التجاري إلى فائض لصالح مصر منذ عام ٢٠٠٥ ويعزى ذلك الى زيادة الصادرات المصرية وتنوعها خلال الاعوام الاخيرة، الامر الذي قد يرجع الى انخفاض التعريفة الجمركية التنزانية بعد اتباع التعريفة الخارجية لدول جماعة شرق افريقيا.

أهم الصادرات المصرية إلى الأسواق التنزانية :

تتمثل أهم الصادرات في الأدوية ومستحضرات العناية بالصحة ومنتجات البلاستيك و الأدوات الصحية والسيراميك ومواد البناء وأواني الطهي المصنوعة من الألومنيوم ومولدات الكهرباء والمنظفات والأجهزة الكهربائية والمنسوجات والمنتجات الغذائية.

الجدول التالي يوضح تفصيلي الصادرات المصرية إلى دولة تنزانيا
في الفترة من ٢٠٠٤ إلى التسعة شهور الاولى من ٢٠٠٨

البيان / العام	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	يناير أغسطس ٢٠٠٩
فوط صحية	٠,٦	١,٤٢	١,٣	١,٩	٢,٤	٠,٦٩
منتجات وقضبان من حديد	٠,٢	٠,٣	٠,٠٣	٠,١٢	٢,٧٣	٠,١٩
شمع وشموع اصطناعية	٠,٣٧	٠,٣٨	٠,٨٦	٠,٧٩	١,٤٩	٠,٧٩
أرز	٠,٠	١,٧	٣,٤	٠,٠	٠	٠
صابون ومحضرات تنظيف	٠,١٤	٠,٢٦	٠,٢٧	١,٠٥	٠,٣٦	٠,٠٩
أدوية ولقاحات	٠,٢٩	٠,٥٣	٠,٢٧	٠,٨	٠,٥١	٠,٣٧
دهانات ومواد تلوين	٠,٠	٠,٠٤	٠,١١	٠,٠٧	١,٤٤	٠
مبيدات حشرية	٠,٠٧	٠,٠٧٣	٠,٠	٠,٠	١,٢٩	٠,٥٣
مصنوعات من لدائن	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٤	٢,٢٦	١,٤٦
نفط وزيوت تشحيم	٠,٢٤	٠,٦٨	٠,٠	٠,٨٢	٠,٣١	٠,٦٥
أسمنت	٠,٠٣	٠,١٩	٠,٠	٠,٠١	٠,١٢	٠,٠
بياضات ومنسوجات قطنية	٠,٠٦	٠,٧	٠,٠٩	٠,١٣	٠,٣٩	٠,٢٦
سلع أخرى	١,٦٣	٠,٩٧	٠,٧٣	١,٥٧	٧,٨	٤,٥
الإجمالي	٣,٦٧	٧,٣	٧,١١	٧,٣٠	٢١,١	٩,٧٢

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء

أهم الواردات المصرية من أسواق تنزانيا :

تتمثل الواردات المصرية من تنزانيا في التبغ و الجلود والزنك الخام والحديد غيـــر المصنع،

الجدول التالي يوضح الواردات الرئيسية من دولة تنزانيا
خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى التسعة شهور الاولى من ٢٠٠٨

السلعة / العام	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	يناير أغسطس ٢٠٠٩
تبغ وورق تبغ	٢,١	١	٢,٥	١	٠,٠٠٤	٠
أسماك مجمدة	١,١	١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠
بن محمص وغير محمص	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠	٠,٣٧	٠,١٩	
شاي أسود	١,٠٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠.٤١	٠.٢١
نخالة قمح وارز	٠,٨٣	١,٧٢	٠,٠٦	٠,٠	٠,٠	٠
خلاصة الميموزا (الأكاسيا أوالسنط)	٠,٠٥	٠,١	٠,١٣	٠,٠٨	٠.٣١	٠.٠٨
سلع أخرى	٠,٠٧	١,٨٦	٠,١٢	٠,١٦	٠.٣٤	٠.٥٥
الإجمالي	٥,٢٠	٦,٤	٢,٨١	١,٦١	١.٢٥	٠.٨٤

<u>أسباب ضعف التبادل التجاري بين مصر وتنزانيا :</u>

- **ضعف البنية المؤسسية في تنزانيا حيث تعد تنزانيا من الدول الفقيرة شديدة المديونية التي تواجه العديد من العقبات في إتمام عملية التنمية الاقتصـــادية وإن كانت تنزانيا قد بدأت في انتهاج سياسات الانفتاح التجاري مؤخراً كمـــا أنها تتلقى العديد من المعونات التي ستساعدها للنهوض باقتصادها و بالتالي سيسهل عملية نفاذ السلع المصرية إليها،**

- ارتفاع تكلفة النقل في الموانئ و ارتفاع تكاليف استخدام مرافق الميناء ، بالإضافة إلى بعض المشكلات الناتجة عن انتهاج تنزانيا لنظام الفحص المسبق و ارتفاع الرسوم الجمركية على بعض السلع،

و بالرغم من ضعف التبادل التجاري بين مصر و تنزانيا في الوقت الراهن إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تشير إلى إمكانية تنشيط الصادرات المصرية إلى تنزانيا و زيادة حجم تلك الصادرات ومن ثم فإن عقد اتفاق منطقة تجارة حرة مع تنزانيا من شأنه ان يكون في صالح البلدين،

الأسباب التي تدعو للتوجه للسوق التنزاني:

في إطار التوجه المصري في الوقت الراهن لتنشيط التبادل التجاري مع أقطاب القارة الأفريقية تتوجه مصر نحو تنزانيا حيث الإمكانية الواعدة لتعزيز و تنشيط التبادل التجاري وذلك للأسباب التالية:

- تقوم تنزانيا بالاعتماد على استيراد العديد من السلع وخاصة الصناعية حيث تقتصر الصناعة في تنزانيا على تصنيع المنتجات الزراعية و السلع الاستهلاكية الخفيفة بالإضافة إلى إن إنتاج السلع الزراعية بها غير مستقر بسبب الفيضانات التي تعد من الأخطار الطبيعية التي تتعرض لها البلاد والتي تصيب الهضبة الوسطى خلال موسم المطر ، كما تتعرض البلاد للجفاف الذي يؤثر على القطاع الزراعي بشكل كبير و تقوم تنزانيا باستيراد احتياجاتها اليومية من السلع الضرورية مما يمثل إمكانية لتنشيط صادرات مصر من السلع الصناعية والزراعية إليها ،
- من أهم أسباب التي تدعو للتوجه لتنزانيا هو إمكانية اتخاذها كمركز لانطلاق الصادرات المصرية إلى شرق القارة الأفريقية وخاصة إلى الدول الحبيسة حيث أن هناك شبكة نقل برية قوية تربط تنزانيا بالعديد من الدول الحبيسة المجاورة ومنها زامبيا ومن ثم فإن تنشيط التبادل التجاري بين مصر وبعض الدول الحبيسة في شرق أفريقيا ممكن أن يتم من خلالها حيث يمكن تعزيز الخط الملاحي بين مصر و تنزانيا لنقل السلع إليها ثم النقل براً عبر خطوط السكك الحديدية إلى تلك الدول، كما ترتبط تنزانيا بالعديد من الدول عن طريق البحيرات،
- هناك العديد من الإصلاحات التي حدثت في الآونة الأخيرة في تنزانيا وخاصة في القطاع المصرفي حيث حدث ارتفاع في معدل القطاع الخاص وازدياد استثماراته،
- إمكانية تعزيز النقل البحري إلى تنزانيا عبر البحر الأحمر بما يوفر وسائل نقل منخفضة التكلفة.